



بيان دولة الإمارات العربية المتحدة

أمام المؤتمر العام الدورة 59

يلقيه سعادة السفير حمد الكعبي

المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

السيد الرئيس،

أود بداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة الدورة التاسعة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تقديري للمدير العام السيد يوكيا امانو لقيادته الجديرة.

يرحب وفد بلادي بانضمام أنتيغوا وبربودا، والبربادوس ، وتركمنستان كأعضاء جدد في الوكالة.

السيد الرئيس،

إن دور الوكالة في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية لا يزال أساسياً ومحورياً، وذلك في سياق تطوير برامج الطاقة النووية الوطنية، وغيرها من التطبيقات السلمية. لذا فإن دولة الإمارات تدعم دور الوكالة الأساسي في تبادل المعرفة العلمية والخبرة النووية بين الدول الأعضاء. كما تؤكد دولة الإمارات التزامها بالعمل بشكل وثيق مع الوكالة والالتزام بمعاييرها، كما هو وارد في مبادئ سياستنا الوطنية.

السيد الرئيس،

لقد أحرزت دولة الإمارات منذ الشروع في البرنامج الوطني للطاقة النووية السلمية تقدماً ملموساً في سبيل تطوير المشروع والبنية التحتية الخاصة به ، ففي الثاني من هذا الشهر، بدأ بناء المفاعل النووي الرابع في البلاد، و لدينا الآن في الامارات أربع مفاعلات للطاقة النووية قيد الإنشاء بمحطة بركة للطاقة النووية، وقد تم إتمام أكثر من 75٪ من الإنشاءات في الوحدة رقم 1. تثمن دولة الإمارات من هذا المنطق الشراكة مع الوكالة في تحقيق هذا التقدم فنحن نطبق توجيهات الوكالة بشكل مستمر ، ونتلقى الدعم اللازم منها ، و نساهم ايضاً في دعم عمل الوكالة.

بتحقيق هذه المراحل الرئيسية، تواصل دولة الإمارات إيلاء السلامة النووية أهمية قصوى، كما تدعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لضمان وتعزيز السلامة النووية، إن لعمل الوكالة أهمية خاصة لتحقيق هذا الهدف.

إن بلادي تشيد بالجهود التي بذلتها الوكالة في إعداد التقرير الخاص بحادث محطة دايتشي في فوكوشيما، وتؤمن بأن هذه الجهود ذات قيمة كبيرة ستعود على البرامج الأخرى للوكالة ، بما في ذلك خدمات الوكالة لاستعراض الامان النووي وبرامج تطوير المعايير، وغيرها من البرامج . إن بلادي تقدر الجهد الفكري الكبير والموارد المالية التي بذلتها الدول الأعضاء بما فيها دولة الإمارات ، لقد أتاحت لبلدي فرصة الاطلاع على الدروس المستخلصة في الاستجابة للحادث، وعليه اتخذت بلادي خطوات مهمة لتنفيذ هذه الدروس المستفادة.



تولي دولة الإمارات أهمية خاصة لاتفاقية الأمان النووي CNS وتلتزم بشكل كامل ببندوها ، وقد دعمت بلادي العملية المؤدية إلى المؤتمر الدبلوماسي بشأن التعديل المقترح على الاتفاقية، والتي انتهت إلى اعتماد إعلان فيينا. و من هذا المنطلق تدعو دولة الإمارات جميع الدول التي تمارس الأنشطة النووية بشكل واسع والتي لم تنضم بعد، للانضمام إلى الاتفاقية وتنفيذها في أسرع وقت ممكن.

السيد الرئيس،

في إطار التماسي مع التدابير الرامية إلى تعزيز البنية التحتية للسلامة النووية في البلاد، تواصل دولة الإمارات الاستفادة من خدمات المراجعة التي تقدمها الوكالة، وقد تلقينا مؤخراً بعثة متابعة للبعثة الأولى لخدمة مراجعة البنية التحتية التشريعية (IRRS) في يناير 2015، وبعثة مراجعة الاستعداد للطوارئ (EPREV) في شهر مارس من هذا العام.

السيد الرئيس،

ترحب بلادي بالتقدم في الوصول إلى خطوة هامة في تنفيذ البنك الدولي لوقود اليورانيوم منخفض التخصيب في مايو من هذا العام. لقد دعمت دولة الإمارات هذه المبادرة منذ بدايتها سياسياً ومالياً، ويسرنا وفي هذا الصدد أن ننثني على التقدم في المشروع و على جهود المدير العام المتلخص بالتوقيع على اتفاق الاستضافة في المشروع كم يسرنا أن نعرب عن تقديرنا للقيادة التي أظهرتها كازاخستان في هذا المسعى. ونحن على يقين بأن التقدم الايجابي في هذا المشروع ، وببدء تشغيله، سيساهم بدعم شبكة لآليات ضمان خدمات الوقود متعددة الأطراف ويمكن الاعتماد عليها، مما يشجع التوسع في الطاقة النووية بطريقة آمنة ومسؤولة.

وكما نقر في هذا السياق بالجهود القيمة التي تبذلها الوكالة في دعم التطوير المسؤول للطاقة النووية على الصعيد العالمي. و يشمل عقد مؤتمرات رفيعة المستوى بشأن الطاقة النووية والتي تشكل جزءاً مهماً من عمل الوكالة. إن دولة الإمارات تتطلع قدماً لاستضافة المؤتمر الدولي المقبل حول الطاقة النووية في عام 2017 بأبوظبي ، ونؤكد بأن دولة الامارات بهذه الاستضافة ستتيح خبرتها الطويلة والناجحة في استضافة الأحداث الدولية رفيعة المستوى لضمان نجاح المؤتمر وتحقيق اهدافه.

السيد الرئيس،

تشيد دولة الإمارات بجهود المدير العام في تعزيز أنشطة التعاون التقني للوكالة، كما أننا لا نزال ندعم نهج الوكالة في تطوير مشاريع التعاون التقني لخدمة احتياجات الدول الأعضاء، بحيث تحافظ على ملكية الدول للبرامج المعنية، كما أننا نشيد بجهود إدارة التعاون التقني في انخراطها الفعال ودعمها القيم لدولة الإمارات، فقد استطاعت بلادي بفضل برنامج التعاون التقني تحقيق العديد من الإنجازات في دعم تطوير البنية التحتية النووية وغيرها من المجالات بما في ذلك الصحة والزراعة.



السيد الرئيس،

في سياق المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، فإن بلادي ترحب بإدخال حيز النفاذ اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية (CSC)، إننا نعتقد أن هذه خطوة إيجابية تجاه تطوير نظام مسؤولية دولي أكثر تجانساً.

السيد الرئيس،

تؤمن دولة الإمارات بأن للوكالة دور محوري في تعزيز الأمن النووي من خلال تعزيز التعاون وتبادل أفضل الممارسات، وعلاوة على ذلك فإن الوكالة هي المحفل الأنسب لتنسيق الجهود الدولية في هذا المجال، فالأمن النووي ليس قضية معزولة عن المسائل النووية الأخرى التي تخضع لإشراف الوكالة. لقد انضمت بلادي وتواصل تنفيذ جميع الصكوك الدولية ذات الصلة بهدف تعزيز الأمن النووي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. لقد وضعنا ونفذنا، خطة الأمن النووي المتكاملة مع الوكالة، كما أننا نتطلع إلى استقبال بعثة الخدمة الاستشارية الدولية للحماية المادية (IPPAS) في عام 2016.

بالإضافة إلى ذلك، فإن بلادي كونها إحدى الدول التي أيدت التعديل على اتفاقية الحماية المادية CPPNM ، ترحب بالتقدم في عدد الدول التي انضمت ونتطلع لدخول الاتفاقية حيز النفاذ في الوقت القريب. إن هذه الاتفاقية بلا شك جزء هام من أسس بنية الأمن النووي العالمية. ويسرنا أن نشير هنا إلى إن دولة الإمارات العربية المتحدة شاركت وبشكل نشط في سلسلة قمة الأمن النووية منذ البداية، وتتمن دولة الإمارات مساهمة هذه السلسلة في تعزيز الأمن النووي الدولي

إن دولة الإمارات تشدد على أهمية عدم انتشار الأسلحة النووية في تعزيز السلم والأمن الدوليين. نحن ندرك الدور الرئيسي للوكالة وأهمية نظام الضمانات باعتباره آلية للتحقق تضمن الاستفادة من التطبيقات السلمية الهامة للتكنولوجيا النووية، دون تعريض البشرية إلى العواقب الوخيمة لانتشار الأسلحة النووية. إن تنفيذ الدول الكامل للضمانات والالتزام بقواعد عدم الانتشار هو شرط أساسي لتطوير برامجها النووية. و على الدول التي تدور تساؤلات حول طبيعة أنشطتها الامتثال بشكل تام لالتزاماتها الدولية، والتعاون مع وكالة الطاقة الذرية واتخاذ كل الخطوات المطلوبة لمعالجة الشواغل الدولية التي تتعلق بأنشطتها النووية بما في ذلك المخاوف المتعلقة بالأبعاد العسكرية المحتملة.

السيد الرئيس،

كدولة موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكمشارك نشط في عملية استعراضها، تشعر دولة الإمارات بخيبة أمل من فشل مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار 2015 في التوصل الى إجماع على وثيقة ختامية، ولا سيما فشل المؤتمر في تبني آلية تجاه إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وسوف نستمر في دعم الحوار والتشاور وكل الجهود التي تهدف إلى تحقيق تقدم نحو هذا الهدف.



السيد الرئيس،

ختاماً، تتطلع دولة الإمارات العربية المتحدة لمواصلة العمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي لضمان طبيعة مسؤولة وأمنة وشفافة للأنشطة النووية ويسرني أن أكرر الشكر للمدير العام السيد يوكيا أمانو وامانة الوكالة على العمل الدؤوب والانجازات التي حققتها الوكالة منذ العام الماضي.

شكراً السيد الرئيس.